IWMC World Conservation Trust

إتفاقية CITES وإدارة مصائد السمك

التاريخ الطبيعي

منذ بداية عصر الانسان كانت
المحيطات والمجاري المائية
مصدرا غذائيا هاما ساعد على
تطور الحياة ان
استهلاك الاسماك من قبل
الانسان والحيوانات الاخرى
يمثل جزءا هاما من عالمنا الحديث
هذا، وذلك بالاضافة
الى تاريخنا الطبيعي

ان مهارتنا في صيد السمك من
المحيطات و الطلب على منتجات السمك
في مختلف انحاء العالم وقدرتنا على
ادارة ما نقوم بصيده قد وصلت في
هذه الفترة الى مستويات جديدة.
وتتنافس هذه العوامل في ما بينها، حيث
نسعى من اجل ان نوفر التوازن
المناسب في المحيطات اخذين بعين
الاعتبار من جهة تلبية الطلب على مادة
غذائية عالية الفائدة ومن جهة اخرى
ضرورة المحافظة على المخزون
السمكي للمستقبل.

ضرورة ادارة المخزون السمكي

ان ازدياد اعداد سكان العالم قد ادى ايضا الى تزايد القلق حول توفير الامدادات الغذائية وتجنب النقص الغذائي الحاد والقضاء على المجاعات.

قام العالم توماس مالثوس عام 1798، وذلك قبل ان يصل عدد سكان العالم البليون، بالتحذير من ان تزايد اعداد السكان يفوق نسبة ازدياد انتاج الطعام. وتوصل الى انه كان من الضروري تخفيض حجم العائلات. بالطبع كان تحذيره خاطئا حيث ان تطور التقنيات الزراعية قد ساعد على انتاج كميات كبيرة من الطعام على الرغم من التزايد المستمر في اعداد السكان.

وقد اصبح من الواضح ان الطرق المتبعة لزيادة الانتاج على الارض قد لاقت صعوبات كبيرة عند محاولة تطبيقها في المحيطات حيث تلاقي عملية تكثيف الانتاج صعوبات عائدة لعوامل طبيعية. ان تربية الاسماك قد قامت مؤخرا بتحسين عملية انتاج الاسماك حيث ازدادت بنسبة 7% منذ مطلع الخمسينات. اما اليوم فان صناعة تربية الاسماك تنتج ما يقارب نصف احتياجات العالم من السمك ومنتجاته.

لقد ادرك خبراء مصائد السمك منذ عدة سنوات ان الصيد الجائر سيؤدي الى قلة كميات الصيد وانه يجب تنظيم عمليات الصيد وذلك من اجل ابقاء المخزون السمكي على مستوى عالي. ان نسبة الاسماك المستنفذة والتي استغلت بشكل مكثف ومن ثم استعادت اعدادها خلال الفترة الاخيرة التي تتراوح ما بين 10 الى 15سنة قد استقرت على نسبة 28 %في عام 2007. ولكن مع عمليات الصيد المكثف فانه لا مجال لاي زيادة في كميات الصيد من المحيطات.

وقد ادى ذلك الى تناقص في اعداد العاملين في مصائد السمك التقليدية وازدياد اعداد العاملين في صناعة تربية الاسماك.

ولكن عملية زيادة كميات السمك ومنتجاته بشكل عام لا تزال تحديا يجب مواجهته. ومن الطبيعي ان يتوجه الاهتمام نحو تقنيات جديدة تحد من الهدر في عملية التصنيع ونحو تنظيم عمليات الصيد بحيث يمكن المحافظة على مستوى مثالي لمخزون السمك. ان عملية ادارة المخزون السمكي الفعلية قد تم تطبيقها بنجاح على مستوى دول منفردة، ولكن عندما قامت سفن الصيد بتوسيع مساحات عملياتها اصبحت عملية ادارة مصائد السمك اكثر تعقيدا. ونتيجة لذلك فان هناك اجماع على انه يجب التوصل الى اتفاقيات و معايير دولية من اجل ادارة مخزون بعض انواع السمك.

ان التطور البنّاء في مصائد السمك يركز اهتمامه على التقليل من الصيد العشوائي، على صيد اعداد قليلة من السمك الصغير، على تحسين المعلومات العلمية المتعلقة بالمخزون السمكي، على تحديد الحصص، على القضاء على المساعدات التي توفرها الحكومات والتي تؤدي الى الصيد المكثف وعلى تقليص الصيد الغير قانوني، الغيرمبلّغ عنه والغير منظّم" IUU ".

اهمية الاسماك

ان الصيادين والعاملين في تربية الاسماك يمارسون عملهم في كافة انحاء العالم . العديد من الصيادين هم عبارة عن حرفيين على مستوى بسيط يمارسون مهنة صيد السمك في المناطق الساحلية.

ان منظمة الا مم المتحدة "الفاو– منظمة الأغذية والزراعة" تقدر ان عدد العاملين في هذا المجال يقارب 520 مليون شخص، ما يقارب 8% من سكان العالم ، يعملون في مصائد السمك التقليدية وتربية الا سماك وفي عمليات التصنيع والتسويق والخدمات المتعلقة بصناعة السمك.

وكانت قيمة عمليات التصدير المتعلقة بالسمك ومنتجاته قد بلغت 85،9 بليون دولار امريكي في عام 2006، وقد بدأت الاسعار بالارتفاع بطريقة كبيرة ما بين عامي 2007 و 2008 ، مما جعل هذه الصناعة من اهم الصناعات في العالم.

ان السمك يشكل جزءا هاما من الطعام حول العالم . ان عدد سكان العالم يقارب السبعة بلايين، ومن المتوقع ان هذا العدد سيزداد ليصل الى ما يقارب التسعة بلايين شخص في عام 2050. لقد تم استهلاك 110 طنا من السمك في عام 2006 و 2.9 بليون شخص اعتمد على السمك من اجل الحصول على 15% من حاجتهم من البروتين.

معاهدة CITES

بدا التطبيق بهذه المعاهدة في عام 1975 وذلك للتاكد من ان التجارة الدولية لا تهدد بقاء بعض انواع الحياة البرية. لقد اثبتت هذه الاتفاقية فعاليتها عند وجود اتفاق بين دول الموطن والدول المستهلكة لبعض الانواع المهددة بالانقراض. ففي هذه الحالة، ادراج أي صنف على قائمة CITES قد يزيد من امكانية التعاون لاتخاذ اجراءات تساعد على زيادة في اعداد ذلك الصنف.

ان اعداد الدول الموقعة على معاهدة CITES يزداد بشكل منتظم وكذلك الحال بالنسبة لاعداد الحيوانات المهددة بالانقراض التي اضيفت على على القائمة ما يقارب ال 40.000 التي اصبحت عضوا في CITES حاليا ال 175 ، وعدد الا صناف التي اضيفت قوائمها. لقد بلغ عدد الدول او الجهات بين حيوانات ونباتات.

في عام 1944 تم تحديد معايير جديدة لاضافة أي صنف مهدد بالانقراض على القائمة وذلك من اجل توضيح وتحديد الظروف التي يجب ان تطبق بها قيود معاهدة CITES . وبما انه من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول وضع الصنف المهدد بالانقراض، فان هذه المعايير تشمل التقييم الغير موضوعي الذي يعتمد في معظم الاحيان على ما هو " معروف او ما يمكن ان يستدل عليه او ما يمكن التخطيط له".

عندما يلاحظ تدني باعداد صنف معين فان السبب او الاسباب الرئيسية قد لا تكون لها علاقة بالتجارة. فاذا كانت تلك الاسباب لا علاقة لها بالتجارة، فان معاهدة CITES سيكون لها اثر بسيط او لا اثر على الاطلاق على وضع الصنف المهدد بالانقراض، على الرغم من ان وضع هذه الاصناف على القائمة قد يفسره بعض المراقبون على انه تم تحقيق خطوة مفيدة. ان تدني اعداد بعض الاصناف قد يكون له علاقة بسؤ ادارة الموارد في دول الموطن ، وقد يكون التلوث او تدهور الموائل، الجرائم واسباب اخرى.

حدود معاهدة CITES

مع اتساع رقعة تطبيق المعاهدة اصبحت عملية اضافة الاصناف المهددة بالانقراض على قائمتها مثيرة للخلاف والجدل وذلك لان الدول التي ليست موطنا لهذه الاصناف لا تزال تحاول الحد من التجارة بتلك الاصناف التي لا تتعامل بها مباشرة. هذا مما ادى الى الجدل فيما اذا كانت الاصناف المدرجة في القائمة هي فعلا مهددة بالانقراض، او فيما اذا كان لعملية الادراج في القائمة اي فائدة وعن التكاليف التي تفرض على بعض المجتمعات المتاثرة من عملية ادراج بعض الاصناف على القائمة.

وبما ان دخل السكان قد يتاثر سلبيا نتيجة تطبيق معاهدة CITES فان من واجب هذه المنظمة ان تولي عناية خاصة عند اضافة أي صنف على لائحتها اخذة بعين الاعتبار الاصناف التي هي حقيقة مهددة من التجارة والتي ستستفيد بالفعل من اضافتها على القائمة. اذ ان المجتمعات الريفية الفقيرة ستنال ضررا كبيرا عند وضع القيود على استعمال مصادرها الطبيعية المحدودة.

وعلى اية حال فان اجراءت معاهدة CITES لا تؤدي دائما الى اتخاذ قرارات متوازنة. ان ادراج صنف على القائمة يتطلب اغلبية ثلثي اصوات الاعضاء، هذا ما يعني ان اتفاق مجموعة من الدول بالتصويت معا يمكنه فرض القرارات على الاخرين. ان معاهدة CITES تعطي الفرصة للدول بالتصويت ككتلة حول اقتراح ادراج صنف على القائمة سواءا بطريقة رسمية – هذا ما يقوم به الاتحاد الاوروبي الان – او بطريقة غير رسمية.

ان معاهدة CITES عبارة عن وسيلة مغرية للاشخاص او للمجموعات التي ترغب بوضع قيود على استغلال الحياة البرية بشكل عام بدون تقديم مبررات علمية دقيقة. وبما انه يسمح للاعضاء فقط بتقديم الاقتراحات لادراج الا صناف على القائمة والتصويت عليها، فان مجموعات حقوق الحيوان تمارس الضغوط على السياسيين والبيروقراطيين حول العالم من اجل ادراج صنف او اخر الى القائمة، مفترضة بذلك بانها "ستنقذ" ذلك الصنف من الانقراض.

وبذلك، فان الدوافع السياسية التي توجه جدول الاعمال بالاضافة الى معايير غير موضوعية لادراج الاصناف على القائمة هي عوامل تؤدي الى اضعاف قدرة CITES على تقديم حلول فعالة للمحافظة على الانواع المدرجة في القائمة. فعلى سبيل المثال، وفي عام 2004 نجحت استراليا باقتراح اضافة صنف سمك القرش الابيض الكبير على القائمة الثانية للمعاهدة وذلك على الرغم من ان هذا الصنف يتواجد بكثرة في عدة مناطق من العالم.

ليس ل CITES أي دور فعال في مساعدة الدول على ادارة مصادرها من الحياة البرية. انها تسن قوانين ولكن ليس لها التفويض الرسمي للتدخل من اجل حل مشاكل الحفاظ على الاصناف فعليا. ونتيجة لذلك فان صراعا قد يتولد بين CITES والدول او الجهات المعنية حتى لو كانت تجمعهم الرغبة المشتركة بالحفاظ على الانواع.

الآليات الدولية لإدارة مصائد السمك

ان التحدي الاكبر الذي تواجهه المؤسسات الدولية لمصائد السمك هو محاولة المحافظة على كميات كبيرة من المخزون السمكي بحيث يستطيع المستهلكون في جميع انحاء العالم الحصول على طعام منخفض التكلفة.

وبينما تقوم بعض المجموعات بمعارضة صيد السمك عامة او تدعو الى منع الصيد في مناطق شاسعة من المحيطات، يتفق معظم اصحاب القرار على ان مصائد السمك تشكل مصدرا مهما سواءا للغذاء او للدخل لاعداد كبيرة من سكان العالم. ولذلك فان المحافظة على المخزون السمكي هي اولا قضية انتاج مهمة وليس فقط قضية مبدأ اوحماية للانواع.

انه من الصعب معرفة اعداد وكميات السمك في المحيطات. ولكن يمكن تقدير هذه الكميات عن طريق تحليل كميات الصيد ومقارنة هذه الارقام مع مرور الوقت. بهذه الطريقة يمكن التعرف على اصناف السمك التي تعاني من انخفاض في كمياتها وبذلك يمكن اتخاذ الاجراءات اللازمة لعكس اي اتجاه السلبي.

وبشكل عام فان اصناف السمك الاكثر استغلالا سترتفع اسعارها كثيرا لانها ستصبح اكثرندرة. بالمقابل فان مصائد السمك ذات الادارة الجيدة ستتمكن من توفير الطعام باسعار مقبولة.

ان منظمة الاغذية والزراعة "الفاو" التابعة للامم المتحدة تعتبر المنظمة الدولية الرئيسية المسؤولة عن ادارة المخزون السمكي، وذلك عن طريق لجنة مصائد السمك " COFI ". كما ان عمليات الصيد تنظمها "اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار - UNCLOS".

لقد تم ايضا تشكيل منظمات اقليمية لمصائد السمك (RFBsوذلك بهدف السيطرة على انواع معينة من اسماك المحيطات، على سبيل المثال " IATTC" لجنة الامريكيتين للطن الا ستوائي، و" ICCAT " اللجنة الدولية لحماية طن المحيط الاطلسي و "NAFO" منظمة مصائد شمال غرب الاطلسي.

ومؤخرا فان المعاهدة الدولية لتجارة الانواع الحيوانية والنباتية المعرضة للانقراض" CITES" بدات تهتم بعملية الحد من التجارة ببعض انواع السمك وذلك لمحاولة تخفيض الصيد المكثف وتشجيع التكاثر .

هل تستفيد مصائد السمك من اتفاقية CITES ؟

ان ادراج صنف على قائمة معاهدة CITES قد يساعد على تحسن في اعداد او كميات ذلك الصنف بعد الحصاد المفرط بسبب الاستغلال التجاري المكثف ولكنه لا يضمن ان الصنف المدرج سيصبح متوفرا بكثرة على اي حال. ان ادراج نوع معين من السمك على قائمة CITES لايضمن بشكل اكيد ان ذلك الصنف سيستعيد اعداده او انه سيصبح متوفرا بكثرة نتيجة لذلك الادراج.

وفقا لما يقوله "الاتحاد الدولي لحفض الطبيعة- IUCN "فهناك ما يفوق ال 17،000 صنف حول العالم مهدد بالانقراض. وبغض النظر عن كون دقة هذه الارقام، فانه من الواضح ان العديد من هذه الاصناف، بما فيها تلك المدرجة على قائمة CITES، هي مهددة بالانقراض.

وردا على خصائص صناعة صيد الاسماك فقد تم تطوير شبكة من هيئات ومنظمين على مستوى اقليمي. ان هذه الهيئات الاقليمية لمصائد السمك "RFBs" والمنظمين المحليين توفر ردا مركزا ومنسقا لقضية ادارة المخزون السمكي.

ونظرا لتعقد بعض القضايا التي تواجها هذه الهيئات الاقليمية، فلا عجب انها لاقت نجاحا في بعض القضايا وفشلت في اخرى. فبينما تتم الان ادارة بعض اصناف السمك بطريقة افضل، فان هناك اصناف كثيرة يتم صيدها باعداد لا يمكن تحملها. وعلى اية حال وبينما يمكن المناقشة حول كيفية تقوية هذه الهيئات، ليس من الواضح كيف سيتحسن الوضع بعد اضافة مجموعة جديدة من القوانين التنظيمية الدولية والبيروقراطية نتيجة تطبيق معاهدة CITES.

هذا بالاضافة الى ان عددا كبيرا من الدول ، اذا لم تكن جميعها، والتي تشارك في "RFBs" هي ايضا عضوا في معاهدة CITES فالسؤال هو لماذا نتوقع ان هذه الدول ستتوصل الى حلول افضل عن طريق معاهدة CITES، اذ لم تستطع هذه الدول التوصل الى اتفاق من خلال هيئة متخصصة بحل قضايا محددة تتعلق بمصائد الاسماك، فكيف سيكون فجأة من السهل لنفس هذه الدول ونفس المسؤولين التوصل الى حل عن طريق معاهدة CITES؟

ان المعاهدات الدولية حول الحياة البرية لها قد تثيرالاهتمام على المستوى السياسي ولكن المشكل الفعلية يتم حلها بالنهاية عن طريق الهيئات الوطنية. وفي معظم الاحيان فان عدم التنسيق بين الهيئات الدولية والوطنية، او بين الهيئات الحكومية المتنافسة، يؤدي الى فشل عملية حفظ الاصناف المهددة. ولهذا فانه من الضروري جدا ان تتكلم الدول بلسان واحد في مختلف المؤسسات الدولية المعنية بالمحافظة على الحياة البرية والتي هي عبارة عن عضو فيها.

CITES ومصائد السمك

ان منتجات مصائد السمك سريعة التاثر باي معلومات علمية خاطئة حيث ان كميات المخزون السمكي يمكن تقديرها فقط. ولهذا من السهل التعرف على أي مشكلة تخص صنف معين من السمك ولكن من الصعب اثبات أي تحسن في اعداده او أي تحسن ايجابي بشكل عام.

لم يكن متوقع ان تهتم معاهدة CITES بمصائد السمك، على الرغم من انه لم يتم استبعاد هذا الاحتمال. ان مبدأ حماية الانواع المهددة بالانقراض كان موجها نحو الحيوانات والنباتات الارضية وقد تم تطويره كآلية نهائية يمكن تطبيقها من اجل الحفاظ على الانواع وبعد ان تم استطلاع كل الاحتمالات الاخرى.

ان التعاون بين الفاو و CITES من اجل تحسين معايير ادراج الاصناف على قوائمها قد يحل جزءا من المشكلة العامة.

امن السهل تطبيق متطلبات CITES لانها عبارة عن عدد من الفحوصات المادية التي يقام بها خلال مختلف مراحل الحصاد وعملية الاتجار. وحيثما تتواجد انواع من النبات اوالحيوان تقتصر على بلد معين ، وتمتع بحجم تجارة منخفض نسبيا ويمكن تمييزها بسهولة عن الاصناف الاخرى، فان متطلبات CITES يمكن تنفيذها بسهولة. بينما هذه المتطلبات من الصعب تطبيقها في حالة مصائد السمك لانها تحتاج الى فرض تقارير و حملات تفتيشية اجبارية تشمل عدة اقاليم قضائية، بما فيه دول مصدر الصيد، الدول المالكة للقوارب، الدول المستوردة والتي ستصدر من جديد وذلك حسب عملية تصنيع السمك. وبالاضافة الى ذلك يجب ان نذكر صعوبة التعامل مع انواع متشابهه من السمك مما يعقد تنفيذ هذه المتطلبات.

في عدة حالات يمكن تحسين عملية ادارة المخزون السمكي بتشجيع قدرة الدول على تطوير وتطبيق قوانين تعزز فعالية استخدام الموارد. ان متطلبات معاهدة CITES قد تكون عامل اعاقة وتضليل اكثرمن كونها عامل مساعدة عندما تجبر الدول على تحويل مواردها من اجل تنفيذ متطلباتها. وعلاوة على ذلك فان المعاهدة تلزم الدول موطن الاصناف على تقديم معلومات وبيانات لمكتب السكريتارية الخاص بها. وبالطبع فان الدول النامية هي عادة غير قادرة على التعامل مع النظام البيروقراطي اللازم لادارة متطلبات CITES.

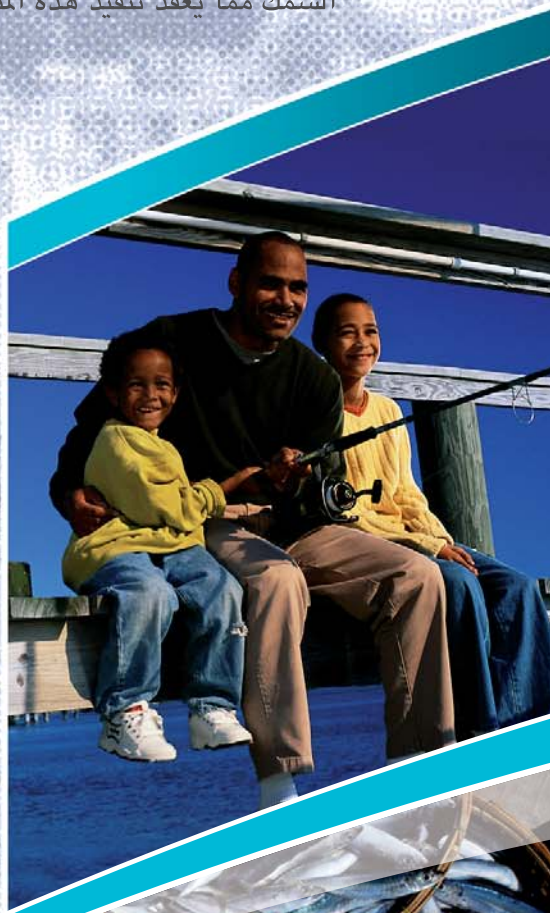

عندما يتم ادراج أي صنف على قائمة CITES، يصبح من الصعب شطبه او تخفيض مرتبته في القائمة. فعدا عن اغلبية الثلثين المطلوبة، فان للمعاهدة معاييرا اكثر تقييدا لتخفيض المرتبة وذلك تطبيقا لمبدأ " النمط الاحتياطي" عند اتخاذ مثل هذه القرارات. وبينما عملية ادراج الاصناف على القائمة لا تحتاج الى معلومات علمية دقيقة، فان عملية الشطب بالمقابل هي بحاجة لمثل هذه المعلومات. وحتى عند توفير مثل هذه المعلومات، قد لا يمكن الحصول على تاييد ثلثي الاطراف خاصة عندما يتعلق الموضوع بتلك الانواع المستغلة تجاريا بسبب الضغط الخارجي من جانب جماعات حقوق الحيوان وغيرها.

علاوة على ذلك، ، وحتى عندما تستطيع دولة تطبيق نظام فعال لحفظ الاصناف فقد تلاقي اعاقات بسبب الصعوبات التي تواجهها دول الموطن المجاورة.

هذا ما كان عليه الحال فيما يتعلق بسمك الحفش، حيث قامت الجمهورية الاسلامية الايرانية ودول اخرى حول بحر قزوين بتطوير مفرخات حديثة متقدمة وتحسين عمليات اعادة التخزين ولكنها منعت من التجارة بالكافيار البري من قبل سكريتارية CITES لبعض الوقت.

سيناريو 2

ان سفينة من دولة C تصطاد في المياه الاقليمية لدولتي Aو B، وقد منحت هذه السفينة حقوق الصيد، وتقوم بنقل الصيد الى كل من D ، Cو E .

الاجراء

على كل من دولة A ودولة B اصدار تصاريح تصدير لكل دولة مستوردة قبل بدء عملية الاتجار.

الصعوبات

على كل من A و B معرفة اسم المستورد في كل بلد مستورد. على الدولتين معرفة الكميات التي تم اصطيادها في مياههما الاقليمية وحصة كل دولة مستوردة من هذه الكميات. ولكن الاصناف التي يتم اصطيادها في مياه الدولتين في آن واحد ستخلط ، وخاصة اذا كانت الاصناف التي يتم اصطيادها تتواجد في مياه كل من الدولتين. ان الدول التي ستعيد تصدير هذه الاصناف قد لا تستطيع معرفة دولة الاصل.

النتيجة

ان التصاريح والشهادات الخاطئة تؤدي الى الفشل في تنفيذ متطلبات معاهدة CITES. ان الصعوبات في تطبيق متطلبات معاهدة CITES على مصائد السمك تؤدي الى التراخي في مراقبة الاتجار باصناف ومنتجات اخرى مدرجة على القائمة.

سيناريو 3

سفن من دولة او من عدة دول تتصيد صنف او عدة اصناف من السمك وعلى الاقل واحد من هذه الاصناف مدرج على القائمة الثانية للمعاهدة، وتكون عملية الصيد في مياه اقليمية تابعة لدولة او لعدة دول. ويتم تجهيز هذه الاصناف وتحويلها الى شرائح ومساحيق على متن مصنع السفينة التي تنتمي بدورها الى دولة A. يتم ارسال هذه الشرائح الى عدة دول بما فيها دولة A، والمساحيق الى دولة اخرى على الاقل.

الاجراء

على كل دولة تم الصيد في مياهها الاقليمية اصدار تصريح تصدير لكل دولة مستوردة.

الصعوبات

ان الدول المصدرة لن تكون قادرة على معرفة كيف تم تصنيع منتجات السمك والى أي بلد ستصدر ونتيجة لذلك لن تكون قادرة على معرفة من يستلم تصريح التصدير او نوعية الاسماك التي يشملها التصريح.

واذا،على سبيل المثال فقط، قررت CITES تسمية الدولة التي ترفع السفينة-المصنع علمها أي "A" بالدولة المصدرة وتسمية صاحب السفينة بالمستورد، فانه بتلك الحالة يمكن اصدار

التصاريح. وعلى اية حال فان على A اصدار شهادة اعادة تصدير لكل شحنة تصدر الى أي بلد آخر إلا اذا تم تفريغ جميع العينات على اراضيها. ولكي يحصل ذلك فان على A معرفة اسم صاحب السفينة، وان تعرف لكل شحنة يعاد تصديرها اصل ونوع وكمية الاصناف المصدرة وتاريخ تصاريح التصدير. كما ان على دولة A ان تتاكد ان كل عينات السمك قد تم نقلها الى السفينة المصنع طبقا لمتطلبات معاهدة CITES.

النتيجة

ان التصاريح والشهادات الخاطئة تؤدي الى الفشل في تنفيذ متطلبات معاهدة CITES. ان الصعوبات في تطبيق متطلبات معاهدة CITES على مصائد السمك تؤدي الى التراخي في مراقبة الاتجار باصناف ومنتجات اخرى مدرجة على القائمة.

كيف يمكن ان تضرر معاهدة CITES مصائد السمك

بما ان متطلبات هذه الاتفاقية صممت من اجل الاصناف الارضية، فان كل من الصياديين والسلطات الجمركية والمسؤولين قد يواجهون صعوبات كبيرة في حال تطبيق هذه المتطلبات على اصناف بحرية متعددة. ففي وضع نموذجي لتطبيق معاهدة CITES ، فان على دولة معينة ان تصدر تصريحا لتصديركميات من الاصناف التي تقع تحت ولايتها وبنفس الوقت مدرجة على لائحة المعاهدة رقم 2 . يتم تقديم هذا التصريح للدولة المستوردة قبل بدء عملية الاتجار بذلك الصنف. وفي حالة ان الدولة المستوردة ستقوم بدورها بتصدير جزء او كل الكمية المستوردة، ربما بعد ان تم تصنيعها بطريقة او باخرى، فمن الضروري تزويد كل شحنة بشهادة اعادة تصدير. هذه الشهادة يجب ان تقدم للدولة المستوردة الجديدة قبل عملية الاستيراد.

ليس من السهل تطبيق هذه المعاهدة على مصائد السمك. ان صعوبة الوضع تثير ثلاثة مخاوف اساسية. اولا، قد لا يتم تنفيذ متطلبات معاهدة CITES مما يؤدي الى فشل السياسة العامة للاتفاقية. ثانيا، ان التكاليف الادارية لتنفيذ متطلبات المعاهدة ستؤدي الى ضغط كبير على الدول النامية من ناحية استخدام قوى عاملة كبيرة بالاضافة الى ضغط على ميزانياتها. ثالثا، ان تكاليف تنفيذ متطلبات معقدة ستدفع بعض الصياديين على ترك هذه الصناعة، وذلك قد يلحق الضرر بالمجتمعات التي يعتمد جزء من رفاهيتها الاجتماعية على مصائد السمك.

ويمكن ايضاح ما ذكر اعلاه بهذه السيناريوهات الافتراضية الموضحة ادناه، حيث يتم وصف مجموعة من القضايا المتزايدة التعقيد عندما تقوم دول مختلفة بالاتجار بين بعضها البعض بصنف من السمك مدرج على اللائحة الثانية للمعاهدة، سنسمي هذه الدول B، C ، A و D. كل من هذه السيناريوهات يعتبر محتملا.

سيناريو 1

تصدر دولة A الى كل من B، C و D اصناف من السمك تم اصطيادها في مياهها الاقليمية ولكن السفينة تابعة الى دولة اخرى كانت قد منحتها الدولة A حقوق الصيد.

الاجراء

على الدولة A اصدار على تصريح تصدير لكل بلد مستورد. ان اعادة التصدير يتطلب اصدار شهادة من B، C و D.

الصعوبات

على الدولة A معرفة اسم المستورد في كل بلد مستورد. وعليها ايضا معرفة الكميات المصدرة لكل دولة. وهذا الاجراء يطبق على كل دولة ترغب باعادة تصدير نفس الصنف.

النتيجة

ان التصاريح والشهادات الخاطئة تؤدي الى الفشل في تنفيذ متطلبات معاهدة CITES.

قضية الاصناف المتشابهة

ان ادراج اصناف معينة من السمك على قائمة معاهدة CITES يخلق مشكلة فريدة من نوعها فيما يتعلق بالاصناف المتشابهة. فعلى سبيل المثال، سمك الطن ذوالزعانف الزرقاء الشمالي، حيث يتواجد في غرب وشرق المحيط الاطلسي يصعب تمييزه عن سمك الطن ذوالزعانف الزرقاء الجنوبي والذي يتواجد في المحيط الهندي. ان هذه المشكلة تصبح اكبر عند محاولة تمييز اجزء او منتجات هذين النوعين.

وبينما الاصناف الشمالية هي اكثر قيمة فمن الصعب الاتجار بها تحت اسماء انواع اخرى، ولكن قد يتم خلط المصنفين. ولذلك، فان انواع اخرى من سمك الطن يمكن ان تُدخل في قائمة المعاهدة لصعوبة التمييز بين العينات.

وهناك عامل اضافي قد يزيد من الارتباك، فكما هو متوقع، فان بعض الدول قد تحفظت على عملية ادراج بعض الاصناف على قائمة معاهدة CITES.

سيناريو 4

سفينة صيد تصطاد في مياه لا تقع تحت سلطة أي دولة وتفرغ حمولتها على اراضي دولة A.

الاجراء

يجب اصدار شهادة ادخال من البحر من قبل الدولة المدخلة.

الصعوبات

ان الدولة المدخلة مجهولة. فاذا اعتبرت الدولة التي ترفع علمها السفينة كالدولة المدخلة فعليها اصدار تصريح تصدير قبل ان ترسو السفينة في دولة الميناء. واذا قررت دولة الميناء شحن جزء او كل الاصناف، مصنعة او غير مصنعة، الى بلد اخر فعليها اصدار شهادة اعادة تصدير. وفي حال تم تسمية دولة الميناء كالدولة المدخلة فعليها اذا اصدار تصاريح تصدير للشحنات نحو الدول الاخرى.

النتيجة

ان التصاريح والشهادات الخاطئة تؤدي الى الفشل في تنفيذ متطلبات معاهدة CITES. ان الصعوبات في تطبيق متطلبات معاهدة CITES على مصائد السمك تؤدي الى التراخي في مراقبة الاتجار باصناف ومنتجات اخرى مدرجة على القائمة.

سيناريو 5

سفن من دولة او من عدة دول تصيد كميات من السمك تتكون من صنفين او اكثر وعلى الاقل صنف منها مدرج على القائمة الثانية لمعاهدة CITES، ويتم الصيد في مياه اقليمية لدولتين او اكثر بالاضافة الى مياه لا تقع تحت سلطة أي دولة. يتم نقل الصيد الى السفينة - المصنع التابعة لدولة A، حيث يتم تحويل السمك لشرائح ومساحيق. يتم ارسال الشرائح الى دولتين او اكثر بما فيها دولة A، والمساحيق الى دولة او عدة دول اخرى.

الاجراء

يجب اصدار شهادة ادخال من البحر من قبل الدولة المدخلة لتلك الاصناف التي تم صيدها في المياه الدولية، كما ذكر في السيناريو 4. تصاريح التصدير وشهائد اعادة التصدير ستكون مشابهة لما ورد في سيناريو 3 و 4 اعلاه.

الصعوبات

كيف سيتم اصدار مختلف الشهادات التي تنص عليها معاهدة CITES للشحنات التي تحتوي على انواع مختلطة من السمك ذات اصول مختلفة وتم تصنيعها بطرق مختلفة؟

النتيجة

ان التصاريح والشهادات الخاطئة تؤدي الى الفشل في تنفيذ متطلبات معاهدة CITES. ان الصعوبات في تطبيق متطلبات معاهدة CITES على مصائد السمك تؤدي الى التراخي في مراقبة الاتجار باصناف ومنتجات اخرى مدرجة على القائمة.

يمكن ان نفترض سيناريوهات اكثر تعقيدا، وجميعها يؤدي الى وضع الصيادين والسلطات الادارية في شبكة من اجراءات وتصاريح وشهادات. ان بعض الدول قد تبدي تحفظها عند ادارج بعض الانواع على قائمة CITES، وهذا التحفظ يؤدي الى تعقيد اكثر في الاجراءات. ويجب اضافة الانظمة الوطنية على مجموعة المتطلبات.

وكنتيجة نهائية فانه من الصعب لمصائد السمك تنفيذ متطلبات معاهدة CITES. وان فشل المعاهدة في هذا المجال قد يضعف من عملها على النطاق الاوسع.

الاتحاد العالمي للحفاظ على الحياة البرية IWMC

ان IWMC عبارة عن منظمة عالمية غير ربحية تعزز وتشجع المحافظة على مصادر الحياة البرية.

يوجد مقرها الرئيسي في سويسرا ولها مكاتب في كل من الولايات المتحدة، كندا، الارجنتين، الصين واليابان. وتعمل هذه المنظمة على تقوية التعاون الدولي، على حماية الحقوق السيادية وتطوير التعليم العام عن طريق الاستعمال المستدام لموارد الحياة البرية.

وتدعو منظمة IWMC لاستعمال التقنيات الادارية العلمية وتسعى لتطوير مفهوم اوسع واحترام اكبر وتسامح متزايد نحو الشعوب التي تعتمد عاداتهم وتقاليدهم ومعيشتهم على الاستعمال المستدام لموارد الحياة البرية.

ان IWMC عبارة عن تحالف عالمي بين اداريين وخبراء بالمحافظة على الحياة البرية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة هذا الموقع الالكتروني www.iwmc.org

الاستنتاجات

- 520 مليون شخص، او 8% من سكان العالم يعتمدون على الصيد التقليدي وتربية الاسماك وعلى عمليات التصنيع والتسويق والخدمات المتعلقة بصناعة السمك. ان معظم الصيادين في العالم هم عبارة عن حرفيين على مستوى بسيط يمارسون مهنة صيد السمك في المناطق الساحلية.
- ان السمك يشكل جزءا هاما من الطعام حول العالم .لقد تم استهلاك 110 طنا من السمك في عام 2006 و 2،9 بليون شخص يعتمد على السمك من اجل الحصول على 15% من حاجتهم من البروتين.
- ان معظم المخزون السمكي يتعرض لاستغلال كامل، مما يترك مجالا بسيطا لاحتمال زيادة كميات الصيد من المحيطات. ان التطورات البناءة في مصائد السمك يركز اهتمامه على التقليل من الصيد العشوائي، على التقليل من صيد السمك الصغير، على تحسين المعلومات العلمية المتعلقة بالمخزون السمكي، تحديد الحصص، القضاء على المساعدات التي توفرها الحكومات والتي تشجع الى الصيد المكثف وتقليص الصيد الغير قانوني، الغيرمبلّغ عنه والغير منظّم" IUU ".
- ان التحدي الاكبر الذي تواجهه المؤسسات الدولية لمصائد السمك هو محاولة المحافظة على كميات كبيرة من المخزون السمكي بحيث يستطيع المستهلكون في جميع انحاء العالم الحصول على طعام منخفض التكلفة. ولذلك فان المحافظة على المخزون السمكي يعتبر قضية انتاج اولية مهمة وليست قضية حماية الانواع اوقضية مبدأ.
- عندما يلاحظ تدني باعداد صنف معين فان السبب او الاسباب الرئيسية قد لا تكون لها علاقة بالتجارة. فاذا كانت تلك الاسباب لا علاقة لها بالتجارة، فان معاهدة CITES سيكون لها اثر بسيط او لا اثر على الاطلاق على وضع المصنف المهدد بالانقراض. لقد اثبتت هذه المعاهدة فعاليتها عند وجود اتفاق بين دول الموطن والدول المستهلكة لبعض الانواع المهددة بالانقراض. ففي هذه الحالة، ادراج أي صنف على قائمة CITES قد يزيد من امكانية التعاون لأتخاذ تدابير منسقة تساعد على زيادة في اعداد ذلك الصنف.
- ليس ل CITES أي دور فعال في مساعدة الدول على ادارة مصادرها من الحياة البرية. انها تسن قوانين ولكن ليس لها التفويض الرسمي للتدخل من اجل حل مشاكل الحفاظ على الاصناف فعليا. ونتيجة لذلك فان صراعا قد يتولد بين CITES والدول او الجهات المعنية حتى لو كانت تجمعهم الرغبة المشتركة بالحفاظ على الانواع.
- ان الدوافع السياسية التي توجه جدول الاعمال بالاضافة الى معايير غير موضوعية لادراج الاصناف على القائمة هي عوامل تؤدي الى اضعاف قدرة CITES على تقديم حلول فعالة للمحافظة على الانواع المدرجة في القائمة.
- لم يكن متوقع ان تهتم معاهدة CITES بمصائد السمك. ان التعاون بين الفاو و CITES من اجل تحسين معايير ادراج اصناف السمك على قوائمها ومع ذلك فان اجراءاتها ما تزال صعبة التنفيذ في حالة مصائد السمك لانها تحتاج الى فرض تقارير و حملات تفتيشية اجبارية تشمل عدة اقاليم قضائية، بما فيه دول مصدر الصيد، الدول المالكة للقوارب، الدول المستوردة والتي ستصدر من جديد وذلك حسب عملية تصنيع السمك. وبالاضافة الى ذلك يجب ان نذكر صعوبة التعامل مع الانواع المتشابهه من السمك.
- في عدة حالات يمكن تحسين عملية ادارة المخزون السمكي وذلك بتشجيع قدرة الدول على تطوير وتطبيق قوانين تعزز فعالية استخدام الموارد. ان من اكبر مخاوف خبراء مصائد السمك ان معاهدة CITES ستقوم بشكل مستمر على ادراج اصناف من السمك على قوائمها، امر قد يؤدي الى افشال عمل منظمة ال FAO التي تحاول تشجيع توفير الغذاء باسعار مقبولة، وخاصة في الدول الاكثر فقرا.
- ليس من السهل تطبيق هذه الاتفاقية على مصائد السمك. فقد لا يتم تطبيق متطلبات معاهدة CITES مما يؤدي الى فشل السياسة العامة للمعاهدة .ان التكاليف الادارية لتنفيذ متطلبات الاتفاقية ستؤدي الى ضغط كبير على الدول النامية من ناحية استخدام قوى عاملة كبيرة بالاضافة الى ضغط على ميزانياتها. ان تكاليف تنفيذ متطلبات الاتفاقية ستدفع بعض الصيادين على ترك هذه الصناعة، مما يلحق الضرر بالمجتمعات التي يعتمد جزء من رفاهيتها الاجتماعية على مصائد السمك.
- ان فشل معاهدة CITES في مجال مصائد السمك قد يضعف من عملها على النطاق الاوسع.

IWMC World Conservation Trust

IWMC © الاتحاد العالمي للحفاظ على الحياة البرية
نوفمبر (تشرين الثاني) 2009

Imprimé au Canada